

Distr.: General
13 November 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة بيرو له في شهر نيسان/أبريل
٢٠١٨ (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة هذا التقييم وفقا للفقرة ١٣٦ من مذكرة
رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/507)، عقب مشاورات مع أعضاء
المجلس الآخرين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوستافو ميسا - كوادرا

السفير

الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة بيرو (نيسان/أبريل ٢٠١٨)

مقدمة

في نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن، برئاسة بيرو، ٢٧ جلسة علنية و ١٠ من مشاورات المجلس بكامل هيئته وجلسة خاصة واحدة. وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته، نوقشت ثلاثة مواضيع إضافية في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". واتخذ المجلس خمسة قرارات ووافق على بيانين رئاسيين و ١٠ بيانات صحفية.

وشملت الجلسات العلنية إحاطة إعلامية رفيعة المستوى وثلاث مناقشات مفتوحة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة رفيعة المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ عليه برئاسة وزير خارجية بيرو، نستور بوبوليتسيو بارداليس. وفي ١٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع من خلال التمكين، والمساواة بين الجنسين، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الشباب والسلام والأمن". وفي ٢٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وفي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، سافر أعضاء مجلس الأمن إلى باكوكرا بالسويد، حيث عقدوا معتكفهم السنوي التاسع عشر مع الأمين العام في البيت الريفي الخاص للأمين العام الراحل داغ همرشولد. وفي الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، قامت بعثة مشتركة للمجلس بقيادة كل من بيرو والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بزيارة بنغلاديش وميانمار. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أجرى أعضاء المجلس، أثناء سفرهم، لقاء مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وذلك في مدينة الكويت.

ووفقا لممارسات المجلس، استهلّت بيرو رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتمد في ٢ نيسان/أبريل أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته.

وفي ٢ نيسان/أبريل أيضا، عقدت بيرو اجتماعين غير رسميين مع عموم أعضاء الأمم المتحدة ومع رابطة المراسلين المعتمدين لدى الأمم المتحدة، ثم اجتماعا غير رسمي آخر، في ٥ نيسان/أبريل، مع الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة. وأخيرا، في ٢٦ نيسان/أبريل، عقدت بيرو، بالاشتراك مع إثيوبيا والسويد، اجتماعا غير رسمي تلخيصي مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، وقف أعضاء المجلس دقيقة صمت ترحما على زميلهم وصديقهم الممثل الدائم لكوت ديفوار، برنار تانوه - بوتشوي، الذي وافته المنية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتكريما له. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/13309) نعى فيه الفقيد وقدم تعازي أعضاء المجلس فيه.

أفريقيا

بوروندي

في ٥ نيسان/أبريل، وافق المجلس على بيان رئاسي أعرب فيه، في جملة أمور، عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية في بوروندي، وبطء نسق تقدّم الحوار بين الأطراف البوروندية وعزوف الحكومة عن الانخراط في هذه العملية (S/PRST/2018/7). وأعرب المجلس أيضا عن ترحيبه ودعمه للالتزام المتجدد للاتحاد الأفريقي ولجماعة شرق أفريقيا الالتزام من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة السياسية في بوروندي عبر حوار شامل للجميع على أساس اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٣ و ١١ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانين صحفيين أدان فيهما الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي سُنت في تاغابارا على يد عناصر يُشتبه في انتمائها لميليشيات "أنتي بالاكا" فأسفرت عن مقتل أحد حفظة السلام الموريتانيين وإصابة ١١ آخرين بجروح، وفي بانغي على يد عناصر من جماعات مسلحة فأسفرت عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام الروانديين وإصابة ٨ آخرين بجروح (SC/13275 و SC/13291، على التوالي).

وفي ١٢ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، بارفيه أونانغا - أنيانغا، إحاطة إلى الأعضاء.

منطقة البحيرات الكبرى

في ١٠ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وعرض المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت، تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/209). وحث المجلس على أن يظل موحدا في دعمه لتنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي أبرمه الزعماء السياسيون الكونغوليون، والذي ستجرى في إطاره الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وشجع المجلس أيضا على مواصلة حث الأطراف المعنية على العمل ابتغاء تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة للمنطقة وسكانها.

وسلط الممثل الدائم لجمهورية الكونغو، ريمون سيرج بالي، بصفته رئيس آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، الضوء على كون المهمة الحالية هي مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعادة الاستقرار بما يمكنها من أن تصبح عاملا محفزا للسلام الدائم في المنطقة ككل، ودعا المجتمع الدولي إلى التعبئة من أجل بذل الجهود على المستوى الإقليمي، في ظل التنسيق والتعاون.

وأصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/13287) أعاد فيه تأكيد عدة أمور منها دعمه لإطار السلام والأمن والتعاون وللمبعوث الخاص، مع الدعوة إلى زيادة المشاركة والتنسيق على المستوى الإقليمي، تصديا للتحديات المتبقية.

غينيا - بيساو

في ١٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في غينيا - بيساو في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، موديبو توري.

ليبيريا

في ١٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في ليبيريا. وكان مقدمو الإحاطات هم الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ألكسندر زوييف، الذي قدم التقرير المرحلي النهائي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2018/344)؛ ونائبة الممثل الدائم للسويد، إيرينا شولغن نيوني، بالنيابة عن رئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام؛ والمدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية 'Liberty & Justice، Chid Liberty.

ووافق المجلس على بيان رئاسي أثنى فيه على الإنجازات والتقدم الذي أحرزه شعب ليبيريا وحكومتها منذ نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ (S/PRST/2018/8). ومع انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، بعد أن عملت لأكثر من ١٤ عاما، شُدد على أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما للبلد حيث ستواصل تعزيز السلام والاستقرار في المستقبل.

مالي

في ٥ و ٦ و ١٥ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانات صحفية أدان فيها الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي سُنت في أغيلهوك فأسفرت عن مقتل اثنين من حفظة السلام التشاديين وإصابة ١٠ آخرين بجروح؛ وفي غاو فأسفرت عن مقتل أحد حفظة السلام النيجريين؛ وفي تمبكتو فأسفرت عن مقتل أحد حفظة السلام من بوركينا فاسو وإصابة آخرين بجروح، بمن فيهم مدنيون ماليون وموظفون تابعون للبعثة وأفراد من القوات الفرنسية (SC/13281 و SC/13283 و SC/13298، على التوالي).

وفي ١١ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في مالي. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة، النظيف محمد صالح، الذي عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/273)، والممثل الدائم للسويد، أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. وأكد الممثل الخاص أن تدهور الحالة الأمنية أودى بحياة مدنيين وبعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لكن عملية السلام في مالي تحرز التقدم في إطار جدول زمني يفضي إلى إجراء انتخابات في وقت لاحق من عام ٢٠١٨، وفقا لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. وسلط وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، تيمان أووير كوليبالي، الضوء على الزخم الجديد في عملية السلام وأعاد تأكيد التزام حكومة بلده بتنفيذها وكذلك تصميم الحكومة على إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة الأمنية في مالي، واستمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاکروا.

الصومال

في ٤ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/13277) أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه حركة الشباب في ١ نيسان/أبريل في شبيلي السفلى، بالصومال، ضد الوحدة الأوغندية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي أسفر عن قتل وجرح عدد من الجنود. وفي ١٩ نيسان/أبريل، حضر أعضاء المجلس مأدبة الغداء الشهري مع الأمين العام، التي كُرسَت لمناقشة غير رسمية بشأن الحالة في الصومال.

السودان/جنوب السودان

في ١٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، بنتو كيتا. وفي ١٣ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤١١ (٢٠١٨) الذي مدد بموجبه لمدة عشرة أيام مجموعة من التعديلات على ولاية القوة، مما مكن البعثة من دعم الجهود الحكومية لتطبيع العلاقات في المنطقة الحدودية المتنازع عليها. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بعد استماع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢٤١٢ (٢٠١٨) الذي مدد بموجبه حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تعديل ولاية البعثة، وقرر أن يكون هذا هو التمديد الأخير ما لم يتخذ الطرفان عدة خطوات قابلة للقياس تتعلق بمنطقة الحدود المتنازع عليها.

الصحراء الغربية

في ٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس اجتماعا خاصا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، قدمت خلاله الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، إحاطة إلى أعضاء المجلس. وبعد تبادل الآراء، أصدر المجلس بلاغا رسميا (انظر S/PV.8222).

وفي ١٧ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن تجديد ولاية البعثة. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، كولن ستيوارت، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) بتصويت مسجل بأغلبية ١٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي وإثيوبيا والصين)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأدى ١٥ عضوا من أعضاء المجلس بيانات بعد التصويت.

الأمريكتان

كولومبيا

في ١٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبها مشاورات بكامل هيئته بشأن موضوع "رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)". وفي القاعة المفتوحة، عرض

الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، جان أرنو، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/279). وأبرز أن الملايين من الكولومبيين خرجوا، في ١١ آذار/مارس، للتصويت في الانتخابات التي كانت خطوة واضحة مضت بالبلد قدما، من النزاع إلى السلام.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم عملية السلام والبعثة، وأشاروا إلى الجهود الجارية والتحديات المتبقية في ضوء السيناريو السياسي الجديد. وأعاد نائب رئيس كولومبيا، أوسكار نارانخو، التأكيد، باسم حكومة بلده، على أن التحديات التي أبلغ عنها الأمين العام تُعالج على سبيل الأولوية، بما يشمل ضرورة حماية حياة القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء أراضي البلد والمحافظة على سلامتهم وحريرتهم.

وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، واصل أعضاء المجلس النظر في التطورات الأخيرة والحالة السياسية المستجدة، وأصدروا بيانا صحفيا (SC/13310) كرروا فيه الإعراب عن تأييدهم الكامل لعملية السلام في كولومبيا واتفقهم مع التقييم الذي أورده الأمين العام في تقريره عن أعمال البعثة.

هايتي

في ٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن المسألة المتعلقة بهايتي. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاکروا، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)، مشيرا إلى أنه قام بزيارة إلى هايتي في ١٤ و ١٥ آذار/مارس. وذكر أن البعثة في حالة تشغيلية كاملة وتنفذ ولايتها بفعالية، وأنها شرعت في التحضير لعملية الانتقال إلى وجود غير متصل بحفظ السلام، على أساس الدروس المستفادة في هايتي وفي سياقات أخرى.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس قراره (٢٠١٨) بتصويت مسجل بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي والصين)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأدلى ببيانات بعد التصويت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وهولندا، وبولندا، وبيرو.

آسيا

أفغانستان

في ٢٣ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/13314) أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في مركز لتسجيل الناخبين في كابل في ٢٢ نيسان/أبريل، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصا وإصابة ١٠٠ شخص بجروح، والذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنه.

بعثة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار

من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، زار أعضاء من المجلس بنغلاديش وميانمار في إطار الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة التي بدأت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وأبلغ الأمين العام بتكوين البعثة

واختصاصاتها في ٢٦ نيسان/أبريل في رسالة وجهها إليه رئيس مجلس الأمن (S/2018/391). وشارك في ترؤس هذه البعثة الممثلون الدائمون للكويت وبيرو والمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة.

وكانت هذه أول زيارة يقوم بها أعضاء من المجلس إلى بنغلاديش وميانمار. ودُهل الأعضاء من حجم الأزمة الإنسانية. وفي بنغلاديش، قاموا بزيارة مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، حيث التقوا بلاجتي الروهينغيا. واجتمعوا أيضا مع رئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، ووزير الدولة، محمد شهريار علم، ووزير الخارجية بالنيابة م. خورشيد علم، والمفوض المعني بإغاثة اللاجئين وإعادتهم إلى الوطن، محمد أبو الكلام، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري في بنغلاديش.

وفي ميانمار، اجتمع أعضاء المجلس مع مستشارة الدولة، أونغ سان سو كي، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، كبير الجنرالات مين أونغ هالينغ، والوزير الاتحادي لمكتب مستشارة الدولة، أو كياو تينت سوي، والوزير الاتحادي لمكتب الحكومة الاتحادية ومستشار الأمن الوطني، يو ثانغ تون، والوزير الاتحادي للرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، وين ميات آي، إضافة إلى عدد آخر من كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار وأعضاء منظمات المجتمع المدني. وقاموا أيضا بزيارة ولاية راخين الشمالية لمراقبة الوضع هناك.

وفي ٩ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/13331) بشأن الزيارة إلى بنغلاديش وميانمار. وفي ١٤ أيار/مايو، عقد المجلس اجتماعا بشأن موضوع "إحاطة مقدّمة من بعثة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار (٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)".

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في ٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن موضوع "الحالة في الشرق الأوسط: رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/283)". واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، توماس ماركرام، عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وكرر أعضاء المجلس تأكيد إدانتهم لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وأعربوا عن آرائهم المتباينة بشأن سبل ضمان المساءلة عن ذلك.

وفي ٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الحالة في الشرق الأوسط". وعقدت جلسة الإحاطة كاجتماع طارئ بعد ورود تقارير عن شقّ هجوم مزعوم بالأسلحة الكيميائية في دوما، بالجمهورية العربية السورية، في ٧ نيسان/أبريل. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي مستورا، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، توماس ماركرام. وكترز مقدما الإحاطتين وأعضاء المجلس إدانتهم لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وأثاروا شواغل بشأن تصاعد التوترات الدولية السريع.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، صوت أعضاء المجلس على ثلاثة مشاريع قرارات بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقدم مشروع القرار الأول (S/2018/321) كل من بولندا، وبيرو، وتركيا، والسويد، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأدى

ممثلو فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي بيانات قبل التصويت. وحصل مشروع القرار على ١٢ صوتاً مؤيداً (إثيوبيا، وبولندا، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وصوتين معارضين (الاتحاد الروسي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)) وامتنع عضو واحد عن التصويت (الصين) ولم يعتمد مشروع القرار نظراً للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس. وبعد التصويت، أدلى بيانات ممثلو كل من المملكة المتحدة، والصين، وكوت ديفوار، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهولندا.

وقدم الاتحاد الروسي مشروع القرار الثاني (S/2018/175). وأدلى الاتحاد الروسي ببيان قبل التصويت. وحصل مشروع القرار على ٦ أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان)، و ٧ أصوات معارضة (بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية) وامتنع عضوان عن التصويت (كوت ديفوار والكويت). ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات. وأدلى ممثلو كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين وغينيا الاستوائية وإثيوبيا والكويت والسويد وكازاخستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) بيانات بعد التصويت.

وقدم الاتحاد الروسي مشروع القرار الثالث (S/2018/322). وأدلى كل من الاتحاد الروسي والسويد ببيانات قبل التصويت، ثم عُقدت الجلسة ليعقد الأعضاء مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وعقب المشاورات، حصل مشروع القرار على ٥ أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكازاخستان)، و ٤ أصوات معارضة (بولندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) وامتنع ٦ أعضاء عن التصويت (بيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت، وهولندا). ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات. وبعد التصويت، أدلى بيانات ممثلو كل من المملكة المتحدة، والصين، والسويد، وغينيا الاستوائية، وبولندا، والولايات المتحدة، وإثيوبيا، والاتحاد الروسي، والكويت، وكازاخستان، وفرنسا، وهولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو. وأدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أيضاً.

وفي ١٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن صون السلام والأمن الدوليين. وقد عُقد الاجتماع عقب تصاعد الخطاب بشأن ما يمكن اتخاذه من إجراءات أحادية الجانب في الجمهورية العربية السورية رداً على المزاعم الأخيرة المتعلقة بالهجمات الكيميائية في دوما. وقدم تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إحاطة للمجلس.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الحالة في الشرق الأوسط". ورأى الأمين العام في الإحاطة التي قدمها أن الحالة في الشرق الأوسط قد أصبحت تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأن النزاع السوري يمثل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين اليوم. وأعرب عن سخطه من التقارير التي تفيد باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية؛ ودعا إلى إجراء تحقيق شامل، وذلك باستخدام خبرات محايدة ومستقلة تتصف بالمهنية. وأعرب عن دعمه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولبعثة تقصي الحقائق؛ وشدد على ضرورة المساءلة؛

وأعرب مجدداً عن قلقه العميق من مخاطر المأزق الذي فيه المجلس؛ وشدد على ضرورة الحيلولة دون خروج الوضع عن السيطرة. وأدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أيضاً.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الحالة في الشرق الأوسط". وفي الإحاطة التي قدمها الأمين العام، أشار إلى ما أُفيد عن قيام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشنّ غارات جوية في الليلة السابقة على ثلاثة مواقع عسكرية في الجمهورية العربية السورية. ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء المجلس على وجه الخصوص، إلى التصرف بطريقة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك قواعد مكافحة الأسلحة الكيميائية. وذكر أيضاً أنه لا يمكن حل هذه الأزمة بالسبل العسكرية وأنه قد طلب إلى مبعوثه الخاص، ستافان دي ميستورا، إجراء مشاورات لتسريع العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية.

وبعد مناقشة عرض خلالها أعضاء المجلس آراءهم المتباينة بشأن الأحداث الأخيرة، صوت المجلس على مشروع قرار (S/2018/355) قدمه الاتحاد الروسي. وحصل مشروع القرار على ٣ أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين)، و ٨ أصوات معارضة (بولندا، والسويد، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنع ٤ أعضاء عن التصويت (إثيوبيا، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان). ولم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات. وبعد التصويت، أدلى ببيانات ممثلو السويد، وإثيوبيا، وكازاخستان، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وهولندا، والكويت، والصين، والاتحاد الروسي، وبيرو، والمملكة المتحدة. وأدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أيضاً.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، كُرس للخطر في الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في الرقة وركبان، وكذلك في غفرين والغوطة وإدلب. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. وشدد على ضرورة التعجيل في تعزيز الاستجابة الإنسانية.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، كُرس للحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقدمت الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أوسولا مولر، تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٢٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/369)، وشددت على ضرورة تحويل التعهدات بتقديم المعونة إلى تقدّم يُجرز على أرض الواقع.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٥ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مناقشته الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية نيكولاي ملادينوف. وقد حذر أعضاء المجلس من تصاعد التوتر، ومن التدخلات الخارجية وتنامي المخاطر التي قد تنجم عن سوء تقدير الحالات المشوكة على الانفجار، من غزة إلى الجمهورية العربية السورية إلى اليمن وعواقب ذلك على بقية العالم. وقال أيضاً إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني

لا يزال مصدرا دائما لحفز أنشطة المتشددين والمتطرفين في جميع أنحاء المنطقة. وخلال المناقشة، أعرب المتكلمون عن قلقهم من الحوادث المميتة على الحدود بين غزة وإسرائيل وحثوا الطرفين على وقف أعمال العنف واستئناف محادثات السلام. وأدلى ستة وأربعون متكلمًا ببيانات.

اليمن

في ١٧ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، كُرسَت لليمن. واستمع المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، ومن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. وقد شدّدوا على وجوب عودة الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات أو المجازفة في تصعيد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من استمرار انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

الحادثة في سالزبري، المملكة المتحدة

في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن موضوع ”رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)“. وتناول المشاركون الحادث الذي وقع في سالزبري، بالمملكة المتحدة، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، الذي انطوى على استخدام مادة كيميائية سامة - يُزعم أنه عامل مؤثر على الأعصاب - وأسفر عن تسمّم ثلاثة أشخاص ونقلهم إلى المستشفى. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، عرضت فيها المعلومات التي قدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أعدت التقرير المقدم إلى المملكة المتحدة في ١٢ نيسان/أبريل، الذي حدّد فيه استخدام العوامل السمية نفسها التي حدّدها التحقيق الأولي الذي أجرته المملكة المتحدة.

معتكف مجلس الأمن التاسع عشر مع الأمين العام

في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، عُقد المعتكف السنوي للأمين العام مع أعضاء المجلس في باكرا بالسويد، في البيت الريفي الخاص للأمين العام الراحل داغ همرشولد. وقد استضافها الممثلان الدائم لبيرو والسويد. ومتابعة لمشروع البرنامج المنقح الذي أحاله الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل (عممه رئيس المجلس في اليوم نفسه)، كُرسَت الدورة الأولى للمعتكف، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، لموضوع منع نشوب النزاعات وعمليات السلام، والدورة الثانية، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، للجمهورية العربية السورية. وقدم الأمين العام تقريرا ذا صلة ورسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو (عممها رئيس المجلس في ٧ أيار/مايو).

وفي ختام المعتكف، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيانات صحفية بشأن الجمهورية العربية السورية، مؤكداً شرعية ومصداقية العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ومكررين تأكيد التزامهم بإنشاء آلية مستقلة ومحيدة لتحديد الجناة في استخدام الأسلحة الكيميائية ومرحّبين بالتزام الأمين العام بالعمل مع المجلس بشأن هذه المسائل.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في ١٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، ساشا سيرجيو يورتي سوليز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم من تزايد عدد الادعاءات المتعلقة بشن هجمات بالأسلحة الكيميائية في الأشهر الأخيرة.

بناء السلام والحفاظ عليه

في ٢٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة رفيعة المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ عليه برئاسة وزير خارجية بيرو، نستور بوبوليتسيو باردليس. وقد عُقد الاجتماع بالتوازي مع الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من الأمين العام، ووزير الدولة للشؤون الإقليمية والشؤون العالمية المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية في رومانيا، دان نيكولايسكو، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي. وكان من بين المشاركين الآخرين الرفيعة المستوى، وزيرة خارجية السويد مارغوت فالستروم، ووزير خارجية كوت ديفوار، مارسيل أمون - تانوه. وأبلغ المشاركون في الاجتماع بتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43) وبالرسالة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/325).

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢٤١٣ (٢٠١٨)، المطابق في مضمونه لقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢، الذي اتخذته الجمعية العامة في اليوم نفسه بشأن متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام.

المرأة والسلام والأمن

في ١٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: منع العنف الجنسي في حالات النزاع من خلال التمكين، والمساواة بين الجنسين، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء". واستمع المجلس إلى إحاطات قدمتها كل من نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، وكبيرة الباحثين في منظمة كالا دان بريس (Kaladan Press) راضية سلطانة. وأبلغ المشاركون في المناقشة بتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250) وبالرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/311). وأثناء المناقشة، أدلى ثلاثة وستون متكلماً ببيانات.

الشباب والسلام والأمن

في ٢٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الشباب والسلام والأمن". واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، جاياما فيكراماناياكي؛ والمعد الرئيسي للدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن،

غرايمي سمبسون؛ وعضوة المجلس الاستشاري لرابطة الشابات المسيحيات العالمية، صوفيا بيير - أنطوان؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة URU، كيسسي إيكومو - سوينجيت. وأبلغ المشاركون في الاجتماع بالرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2018/86)، والرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/324). وأثناء المناقشة، أدلى ستة وستون متكلمًا ببيانات.

وعلى ضوء ما ورد في المناقشة المفتوحة، اتخذ المجلس بالإجماع، القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.